د. غاي بن- بورات*

عودة نتنياهو ثانيةً:
نموذج لسياسة محافظة جديدة

حتى وقت قريب مضى، بدا وكأن المحافظية الجديدة بعيدةً عن المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي. لم يقتصر هذا على افتقار السياسة الإسرائيلية لأساس محافظ، وإنما كذلك لإفتقار كل من السياسة الخارجية الصقورية واقتصاد السوق الحرة لدلالة انتخابية. وفي الواقع، حدث في حزيران ١٩٩٩، أي بعد بضعة أسابيع على هزيمة حزب الليكود بزعامة نتنياهو في الإنتخابات، أن تجمع قرابة ألف شخص في القدس للإستماع إلى كريستول فيشر، الأب الروحي للمحافظية الجديدة. يجادل كريستول، الذي هو مستشار سابق لكل من نيكسون وريغان، بأن المحافظية الجديدة لم تتبلور بعد في إسرائيل، ونصح مستمعيه باقتفاء أثر النموذج الأميركي كي يخلقوا التقاليد الثقافية المحافظة الجديدة التي تفتقر لها إسرائيل. وبعد أقل من عقد من الزمن، كما ستجادل هذه الورقة، جرى دمج المجهودات المحلية مع السياق المعولم لتمكين المحافظية الجديدة بإن تضع بصمتها على الخطاب السياسي الإسرائيلي ولتكوِّن أجندة مرتكزة على الخصخصة[١]، واللبرالية ، وتقويض دولة الرفاه، وانتهاج سياسة خارجية متشددة.

تمكنت المحافظية الجديدة في الولايات المتحدة من تحقيق عودة ذات تأثير على خطاب الجمهور بعد أقل من عقد من الزمان على قيام أسلافها بتأبينها، بل وأن تزعم أنها تمشي على هدي سياسات إدارة جورج، دبليو بوش. لقد ألقت الدراسات الحديثة الضوء على المواقع المفصلية التي أمسك بها المحافظون الجدد في كل من البنتاغون، والبيت الأبيض واستطاعت أن تبين " شبكة من الترابطات التي تدمج هؤلاء الناس في تحالف هائل[٢] " . يسلط المدافعون عن المحافظين الجدد الأضواء على "الحدث التاريخي"

* محاضر في دائرة الإدارة والسياسات العامة في جامعة بئر السبع.

غير المتوقع الذي حظوا بموجبه ب "حياة ثانية، في نفس الوقت الذي كان يتم فيه نشر بيان نعيها[٣]" وهكذا، فما أن وقعت أحداث ١١ أيلول، حتى اكتسبت المواقف الصقورية للسياسة الخارجية مترافقة مع المحافظية الجديدة أرضية شعبية وتم دمجها مع التأكيدات السابقة على الإقتصادات اللبرالية كي تشكل معاً نموذج سياسة جديدة. وفي حين ان المحافظية الجديدة هي ظاهرة اميركية، فإن تأثيرها، اقتصادياً وسياسياً ونظراً لموقع القوة الذي تتمتع به الولايات المنحدة والتطورات التي صاحبت العولمة، قد امتد إلى ما وراء حدودها الأصلية لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الحوار السياسي في الديمقراطيات الغربية الأخرى. فالكنديون على سبيل المثال، يناقشون تأثير المحافظية الجديدة، وسمات المحافظية الكندية، رغم افتقارها إلى بنية سياسية وإيديولوجية[٤].

إن هدف هذا العمل هو تتبُّع تأثير المحافظية الجديدة على صنع السياسة في إسرائيل، وتحديد مصادر قوتها والتنبؤ فيما إذا كان نموذج السلطة الجديد هذا وبما ارتكز إليه من عقيدة، قد حاز على ارضية ما. ولإنجاز هذا، يكشف هذا العمل العلاقة ما بين الأفكار، والسياسات، والسياسة نفسها. وهكذا، فمن جهة أولى، يشرح هذا العمل تضاريس المنطق الإيديولوجي لليمين، ومن جهة اخرى، ممارساته السياسية وتوجهات سياسته. كما يجادل هذا العمل بأن، الدمج بين السياق العولمي المتغير، ومصادر الدعم المحلي، يُمكِّن المحافظية الجديدة من الدخول إلى الخطاب السياسي الإسرائيلي عبر قنوات عدة، في معظمها مرتبطة برئيس الوزراء السابق الذي هو وزير المالية الحالي، بنيامين نتنياهو (نُشرت هذه المقالة حينما كان نتنياهو وزيراً للمالية – مدار). وبالتحديد، فإن صعود المحافظية الجديدة، في اسرائيل مرتبط بانهيار عملية السلام عام ٢٠٠٠ وما تبعه من فك إرتباط ما بين مسألتين كانتا متصلتين سابقاً هما: صنع السلام وانتهاج السياسات اللبرالية liberalization. ونتيجة لذلك، فإن أجندة محافظة جديدة مرتكزة على اقتصادات لبرالية يمكن ان تحوز على تأييد العديد ممن كانوا منضوين سابقاً تحت راية "اليسار" الذين غدوا غير مبالين بِ أو (في أوقات ما) داعمين لعناصرها الصقورية. ومع ذلك، فإن إستئناف المفاوضات مؤخراً مع الفلسطينيين، قد يخلخل هذا الإجماع ويرغم يمين المحافظين الجدد على إعادة تقييم موقفه. سيناقش الجزء الأول من هذا العمل دور الأفكار في السياسات. وسيحاول الجزء الثاني توضيح اجندة المحافظية الجديدة. وسيبين الجزء الثالث مصادر المحافظية الجديدة في إسرائيل وتأثيرها على السياسات الإسرائيلية.

الأفكار والسياسات والنماذج السياسية

حازت دراسة الأفكار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والإقتصاد السياسي الدولي على اهتمام خاص في السنوات الأخيرة. فمن المفترض أن الأفكار قد ردمت الفجوة بين خيارات الأفراد والمؤسسات، أما وهي على هذا النحو، فبوسعها المساعدة في وصف وفهم المسار السياسي وكذا التغير الإجتماعي. إن دراسة المتغيرات المتخيَّلة لا بد تنشغل بتساؤلات من طراز كيف كان للإفكار أن تحوز على شهرة سياسية؟. كيف أصبحت الأفكار جزءاً من التنظيمات والخطاب والهويات؟ وكيف تؤثر الأفكار على السلوك السياسي؟[٥] لقد حدد البحث ثلاثة مداخل مختلفة فسَّرت كيف تتمكن الأفكار من التأثير في السياسة[٦]. يرتكز الأول على أن صانعي السياسة يتبنون أفكاراً جديدة حينما تفشل السياسات العامة المطبقة في تحقيق أهدافها. ويركز المدخل الثاني على الترتيبات المؤسساتية والطريقة التي يقوم بها البيروقراطيون بتسهيل تبني وتطبيق الأفكار الجديدة. والمدخل الثالث، وهو ذو صلة بهذا العمل، يختبر العوامل السياسية التي تحول الأفكار إلى سياسات. وهكذا: "كي تصبح الأفكار سياسة لا بد لها ان تتصل بالعمل السياسي –تجنيد الموافقة او الإجماع على السياسة. فالعمليات السياسية تتضمن السلطة. فحتى الفكرة الجيدة لا يمكنها التحول إلى سياسة، إذا ما واجهت نوعاً معيناً من المعارضة، كما يمكن لفكرة رديئة ان تتحول إلى سياسة إذا ما تمكنت من تجنيد دعم لها[٧]".

يعمل صناع السياسة في العادة ضمن "نموذج سياسي"، إطار من الأفكار والمعايير التي تحدد ليس فقط الأهداف والأدوات المتوفرة لتحقيقها، وإنما كذلك الطبيعة الفعلية للمشاكل التي هدفوا إلى التعاطي معها[٨]. يمكن للنماذج السياسية ان تبرز او تُستنبط من بنية الدولة ومن أنشطة الماضي وعليه فإن مصالح ومُثُلاً يناضل من أجلها صانعو السياسة تتشكل بواسطة "المواريث السياسية"[٩]، وتؤكد استمراريتها. وطبقاً لتعبير كوخن، فإن النماذج السياسية كالنماذج العلمية تخضع كذلك لتغير أو "تحول في النموذج". قد يكون التحول في النموذج نتيجة " لتراكم خروجات عن القياس" كما هو في "العلم" الفعلي، أو، بشكل

ربما كانت المحافظية الجديدة أقل من حركة منظمة وممأسسة، وهي مثابة "إقناع" او ميل، كما يصفها بعض رموزها المركزيين[٢٤]. إن الإنعطاف المفاجىء ضد الثقافة المضادة في الستينيات من القرن الماضي، كان مثابة قوة كبيرة وراء بروز المحافظية الجديدة، كما ويشعر مناصروها أن المؤسسات الضخمة للجمهور اللبرالي –الجامعات، والإعلام، والحزب الديمقراطي– قد فشلت في مقاومة الثقافة المضادة. يرمي المحافظون الجدد إلى إحياء ما تشربوه كقيم أميركية غربية تقليدية، بما فيها الرأسمالية

بديل، نتيجة لأفكار جديدة والتنافس بين منابع السلطة مما يحفز نماذج جديدة. تتطلب دراسة العلاقة بين الأفكار والسياسات إختبار الطريقة التي تستخدم بها المخططات الإيديولوجية في بلدان الديمقراطيات السياسية في تعاملها مع الجمهور عامة، وكيف تتم ترجمة الأفكار إلى وعي[١٠] شعبي ، وبالنتيجة، إلى أجندات سياسية.

يمكن للتغيرات المادية أو تآكل مصداقية الأفكار القائمة على يد نشطاء سياسيين ان تفتح فضاءات سياسية للتنافس على افكار جديدة[١١]. إن قدرة المصالح المنظمة والأحزاب السياسية وخبراء السياسة على التأثير وتغيير الخطاب السياسي ببذل جهد متخيل وضعوه نصب أعينهم، يشكل اساس قدرتهم على التأثير على صنع–السياسة[١٢]. وهكذا، حينما يتم تبني أفكار أطراف ذات مصلحة من قِبَل صانعي السياسة والمجتمع بشكل واسع، فإنها تصبح متمأسسة، مُعتادُ عليها، طبيعية أو مصدر إلهام لجماعة معينة. فالأفكار، كما يشير البحث، لا تعوم عبثاً[١٣]ولا تؤثر على السياسة بشكل متساوٍ. يعتمد تأثير الأفكار على الدرجة التي تتناسب بها مع الإيديولوجيات والبنى المؤسساتية القائمة[١٤]، وتحفز الأفكارُ التغييرَ، بتجنيد المستحدِثين (أصحاب المصالح او المحترفين السياسيين– entrepreneurs) ، لدعم افكار معينة، وبمقدرتها على إقناع المجتمع بشكل واسع، محلياً وعولمياً، بأهليتها وما لديها من قرائن، وهذا ما يحسم فيما إذا كان بوسع الأفكار أن تكون مناسِبة بدرجة أكثر أو أقل.

من المرجح ان يتضمن التغير في نماذج السياسات تراكماً من الإنحرافات، وتجريب اشكال جديدة من السياسات والإخفاقات السياسية التي تبلغ حد تغيير من الدرجة الثالثة.[١٥]

. والتغير، بناء على ذلك، هو من جهة، نتيجة لتغيرات اجتماعية تفتح الطريق لأفكار جديدة، ومن جهة ثانية، للمستحدثين السياسيين الذين يروجون الأفكار.

لا بد للأفكار أن تُحتضن من مستحدثين – تُستخدم الأفكار كما تُستخدم "الأسلحة" لحفز وتبرير أجندة للمرء نفسه مصلحة فيها– بوسعهم إقناع الآخرين بأهليتهم[١٦]. إن مفهوم الهيمنة هو المستخدم غالباً لشرح آلية نشر الأفكار التي تخدم جماعة قوية ولكنها تتمتع كذلك بشرعية واسعة. وشأنها شأن أي تغيرات متخيلة، فإن الهيمنة لا تحدث هكذا ببساطة، بل هي نتاج للوقت، والطاقة، والموارد التي استثمرت فيها من قبل الأطراف ذات المصلحة[١٧].

يتم حفز الأفكار عِبر مؤسسات متعددة حيث تعمل كأشرطة نقل توصل بين المستحدثين، وصناع السياسة، والجمهور. كما تلعب مراكز الفكر والتخطيط والابحاث Think Tanks دوراً مهماً في ترجمة الأفكار إلى نماذج متماسكة للسياسة، وتُحافظ هذه المراكز على درجة من الإستقلالية عن كل من الدولة وتكتلات المصالح، وفوق ذلك تعمل كوكيل لنقل السياسة وتوصيلها عبر الدفاع عن الأفكار طبقاً لتوجهاتها. لعل أهميتها العليا هي تأسيس شرعية لسياسات معينة وقدرتها على إرساء أجندات[١٨]. أما الإعلام، وهو في الغالب هدف لمنتوجات مجموعات التفكير ، فإنه في نفس الوقت مرآة للرأي العام وعدسة تكبير للقضايا التي تضطلع بها. فعلى سبيل المثال ، قامت تكتلات المصالح الأميركية في سبعينيات القرن الماضي بالإستثمار في "تعليم/تدريب" الإعلام بهدف تعزيز صورة الأعمال، كما لعب الإعلام البريطاني اللبرالي الجديد دوراً بارزاً في التحول من الكينزية[١٩] إلى النموذج النقدي[٢٠]. لا شك أن نجاح المستحدثين السياسيين متعلق كذلك بمسألة "التوقيت" او الظروف التاريخية التي هي غالباً خارج نطاق سيطرتهم. فليس الفشل السياسي وحده الذي يفتح على تضاريس الحلول الجديدة،

لقد أعاد ١١ أيلول والحرب على العراق المحافظية الجديدة والمحافظين الجدد ثانية إلى دائرة الإهتمام. إن عقداً من الجدل والحوار وأوراق في السياسة قام بها المحافظون الجدد، الذي كان قد أُهمل سابقاً، قد تمت ترجمته بعد الإعتداء على برج التجارة العالمي إلى سياسة خارجية أميركية تشتمل على استخدام القوة الحربية، بموافقة أو بدون موافقة المؤسسات المرتبطة بعدة أطراف، واستخدام الضربات الوقائية وإدراج الدول التي تدعم الإرهاب ضمن "محور الشر".

بل إن بوسع التغيرات المعولمة والتحولات المحلية، أن تفتح نوافذ وفرصاً لأفكار كانت في السابق هامشية، مما يسمح للمستحدثين بأن يدفعوها قُدُماً.

المحافظية الجديدة–فكرة قديمة جديدة

أُستخدمت المحافظية الجديدة في وصف مجموعة من المثقفين (بعض منهم ماركسيون أو تروتسكيون سابقون) الذين، في ستينيات القرن الماضي انتقلوا من السياسات اللبرالية الجديدة[٢١] إلى ما وُصف كنمط جديد من المحافظية التي كانت عقيدتها الأساسية اللبرالية الإقتصادية المعتدلة، والتوجهات الصقورية في السياسة الخارجية، ومواجهة الثقافة المضادة في تلك الستينيات، وكذلك دعم إسرائيل. وفي أوائل تسعينيات القرن الماضي، في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، بدا كما لو أن هذه الحركة قد استنفدت نفسها، فقد جادل ناقدوها بأن سوقها قد مضى[٢٢]. ووصل مؤيدوها إلى وصف مهمتها بأنها قد أُنجزت. إن تراث المحافظية الجديدة، كما كتب نورمان بودوريتز، عام ١٩٩٦، بأن المحافظية الجديدة، سوف تواصل التنغيص على أعدائها لفترة طويلة قادمة، طالما أن القضيتين اللتين أثارتا ولعها – التضاد مع الشيوعية والتحول المفاجيء ضد الثقافة المضادة لستينيات القرن العشرين– تبدوان كما لوكانتا قد أُنجزتا[٢٣]. ولكن، بعد خمس سنوات فقط، حققت المحافظية الجديدة عودة مفاجئة في أعقاب انتخاب جورد دبليو بوش، وأحداث ١١ ايلول، والحرب على العراق.

ربما كانت المحافظية الجديدة أقل من حركة منظمة وممأسسة، وهي مثابة "إقناع" او ميل، كما يصفها بعض رموزها المركزيين[٢٤]. إن الإنعطاف المفاجيء ضد الثقافة المضادة في الستينيات من القرن الماضي، كان مثابة قوة كبيرة وراء بروز المحافظية الجديدة، كما ويشعر مناصروها أن المؤسسات الضخمة للجمهور اللبرالي –الجامعات، والإعلام، والحزب الديمقراطي– قد فشلت في مقاومة الثقافة المضادة. يرمي المحافظون الجدد إلى إحياء ما تشربوه كقيم أميركية غربية تقليدية، بما فيها الرأسمالية: "فهم قد أنعشوا هذا الإسم بعناد باعتباره جزءاً من حملة هجومية للمجاهرة بأن ليست الراسمالية أفضل بكثير من الإشتراكية في إنتاج الثروة وحسب، بل إنها تدير وتوزع الثروة بشكل أوسع، وبأنها ليست جيدة بحد ذاتها، بما هي شكل من الحرية، بل هي متراس عظيم ضد الشمولية[٢٥].

رفض المحافظون الجدد عموماً تصور هايك المعبر عنه في "الطريق إلى العبودية[٢٦]"، كما أن نفورهم من دولة الرفاه مرده إلى تحفظهم من "فسادها الأخلاقي"، وإمكانية تقويض حوافز العمل من خلال توفر منافع الرفاه، حيث أن إعادة التوزيع يمكن أن تقود إلى تقويض النمو الإقتصادي، وبأن تنتهي المساواة إلى تناقض مع الحرية[٢٧]. وبالنتيجة، فإنهم يدعمون تقييدها وليس بالأحرى شطبها، وقد توصلوا لاحقاً إلى تبني ما اسموه "المحافظية الجديدة الرحيمة[٢٨]"

وفيما يخص السياسة الخارجية، تبنى المحافظون الجدد موقفاً صقورياً، إلى جانب اشياء اخرى، قائماً على مشاعر وطنية عميقة،– "عاطفة طبيعية وصحية (التي) تستحق التشجيع من قبل كل من المؤسسات الخاصة والعامة[٢٩]". فالإتحاد السوفييتي بمفهوم المحافظين الجدد كان قوة ثورية وتوسعية تذكِّر بألمانيا النازية، وعليه، فهم يعترضون على سياسة الإنفراج أو محاولات الحد من التسلح. وأخيراً، فإن هذا الشعور بالوطنية وفهمهم للمصالح القومية الأميركية شكلت اساس التزام المحافظين الجدد تجاه إسرائيل، كجزء من التزام شامل بالدفاع "عن أمة ديمقراطية تتعرض لهجوم من قوى غير ديمقراطية[٣٠]" أو كونها قاعدة متقدمة مستهدفة تمثل الغرب في منطقة استراتيجية بشكل حاسم[٣١].

لقد تم توسيع النفوذ المحافظي الجديد ببراعة عبر عدد من القنوات

ولكن حتى في فترة إدارات بوش، فإن تصورات الأخير، وكذلك، الرأي العام العريض، قد تغير بعد أحداث ١١ أيلول، فقد أصبح المحافظون الجدد في وضع يسمح لهم بإثبات إفلاس السياسة الإنعزالية مدعومين من قبل العديد من المحافظين التقليديين، وبالتالي ان يدفعوا اميركا إلى الأمام في طريق حفز الديمقراطية وكل هذا ليس لأجل الديمقراطية نفسها، وإنما كوسائل لإسناد الأمن الأميركي وتوسيع نطاق تفوقها على الصعيد العالمي[٤٣]. وفيما يخص القضايا الإقتصادية، إذا ما اختلفت المحافظية الجديدة عن مختلف المحافظيات الجديدة السابقة لها، فإن هذه الإختلافات قد تلاشت منذ تسعينيات القرن الماضي حيث تبنى معظم المحافظين الجدد مواقف متشابهة تجاه دولة الرفاه

مثل صندوق التراث أو معهد المشروع الأميركي (إيه. آي.إي) حيث انضم فيه المحافظون الجدد إلى المحافظين في المشروع الحر أمثال ملتون فريدمان من أجل صياغات متعددة صُممت للتأثير في صنع السياسة[٣٢]. إن فترة ريغان التي شغل فيها المحافظون الجدد مواقع مهمة في الحكومة، بدت وكأنها فترة القمة لتلك الحركة التي تبنت كلاً من مواجهة الشيوعية والإقتصادات الريغانية[٣٣]. فقد عُين كل من كمبلمان، وكيرك باتريك وإليوت أبرامز وريتشارد بيرل وإيوجين روستو وكنيث أدلمان وريتشارد بايبس في مناصب عالية في السياسة الخارجية. كما عين وليام بينيت وشيسار فين ووليام كريستول وليندا تشافيز ومحافظون جدد آخرون في مختلف مكاتب الشؤون الأهلية. لذا، فإن نيو ريببليك قد حذرت بلهجة نصف جادة بأن "أيتام تروتسكي" يسيطرون على الحكومة. لقد وفر المحافظون الجدد الرصيد الثقافي للبنية التسليحية الريغانية وسياساته الخارجية المضادة للشيوعية، وخاصة مناوراته في أميركا الوسطى[٣٤].

وفي استعادة للماضي، لم يتمكن بودويتز من تجنب استخدام النغمة الإنتصاروية حتى وهو يحذر من بقايا تأثير الثقافة المضادة: "من الذي بوسعه اليوم الشعور بالخجل من كلمة الرأسمالية ، أو ينكر بأنها متفوقة على الإشتراكية في كل من إنتاج الثروة وتوزيعها؟ من الذي يحتفل اليوم بالحرية الجنسية والسهلة كطريق إلى الصحة والسعادة؟ من الذي يشجع اليوم المخدرات باعتبارها الطريق إلى وعي اعلى. لقد آن الأوان للإقتناع بأن حرباً عادلة لا بد من القيام بها، وللإستمتاع بانتصارات مهدت السبيل وهيأت المسرح لانتصارات أخرى في السنوات القادمة[٣٥]". لقد ظل المحافظون الجدد نشطاء عبر مؤسسات متعددة، لعل اهمها مشروع القرن الأميركي الجديد الذي تأسس عام ١٩٩٧ لتشجيع "قيادة أميركا للعالم" والذي من بين مؤسسيه: ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز، وإليوت إبرامز، الذين اصبحو لاحقا ذوي مواقع قيادية في إدارة بوش.

لقد أعاد ١١ أيلول والحرب على العراق المحافظية الجديدة والمحافظين الجدد ثانية إلى دائرة الإهتمام. إن عقداً من الجدل والحوار وأوراق في السياسة قام بها المحافظون الجدد، الذي كان قد أُهمل سابقاً، قد تمت ترجمته بعد الإعتداء على برج التجارة العالمي إلى سياسة خارجية أميركية تشتمل على استخدام القوة الحربية، بموافقة أو بدون موافقة المؤسسات المرتبطة بعدة أطراف، واستخدام الضربات الوقائية وإدراج الدول التي تدعم الإرهاب ضمن "محور الشر[٣٦]". دار جدل بشأن ثورة بوش في السياسة الخارجية مفاده انها سياسة ترتكز على معتقدين اثنين: أن الأمن الأميركي لا بد أن يُضمن بشطب التقييدات المفروضة من اصدقاء، أو حلفاء، أو مؤسسات دولية، والثاني، ان على أميركا استخدام قوتها لتغيير الوضع الراهن في العالم[٣٧]"

يضم المحافظون الجدد الحاليون مجموعة من صانعي السياسة ذوي التاثير وهم غالباً يوصفون ك "متآمرين"، وهو وصف ربما يبالغ في قوتهم ويتجاهل الإختلافات فيما بينهم وحتى دور جورج دبليو بوش نفسه[٣٨]. وعلاوة على ذلك، فإن النقد الموجه للمحافظين الجدد قد ابرز مواقعهم الإستراتيجية وشرح العلاقات فيما بينهم[٣٩]. أما المحافظون الجدد وفي ردهم على ناقديهم، فقد نفوا نعتهم بالتآمر السياسي وتبنوا تحولاً تقليدياً في النمذجة خارجاً عن القياس:

لم يقم المحافظون الجدد فقط بتحليل ما حصل خطأً في السياسة

الأميركية، لكنهم كانوا جاهزين بمقترحات بما يجب عمله حالاً: شن حرب على مجموعات الإرهاب والعمل على وضع نهاية أو تحويل الحكومات التي تدعمهم، لا سيما تلك التي تملك وسائل تزويد الإرهابيين بما يلزمهم لقتل أميركيين بأكثر مما حصل في ١١ ايلول. كما عرض المحافظون الجدد كذلك استراتيجية طويلة الأمد للتخفيف من كون الشرق الأوسط موئلاً للإرهاب، وتطبيق الديمقراطية في المنطقة وبهذا يساعدون على تخفيف استخدام العنف كمدخل للتعاطي السياسي[٤٠]"

وهكذا، حينما بدت مفاهيم الردع والإحتواء غير مناسبة لمواجهة المخاطر الجديدة، فإن نموذجا جديداً كان لا بد أن يبرز.وبمعزل عن "مؤامرة المحافظين الجدد" التي توجه (أو تعيد توجيه) السياسة الخارجية الأميركية، يدور الحديث بأن المبادىء التي صيغت من قبل المحافظين الجدد راسخة بشكل عميق في التاريخ والرأي العام الأميركي[٤١].

فيبدو أن القوة المتجددة للمحافظية الجديدة هي نتيجة لمبايعة سياسية وللظروف التي "وجد العالم نفسه فيها[٤٢]". ففي مقالة في مجلة "فورين افيرز"، عام ١٩٩٦ كتب وليام كريستول وروبرت كاجان، وهما مفكران رياديان في المحافظية الجديدة، مقالة دافعا فيها عن، "سياسات المطاردة الساخنة– في إيران، وكوبا، او حتى الصين، مثلاً – التي تهدف في النهاية إلى تغيير النظام". لقد رُفضت هذه الأفكار بداية من قبل كلينتون، ولكن حتى في فترة إدارات بوش، فإن تصورات الأخير، وكذلك، الرأي العام العريض، قد تغير بعد أحداث ١١ أيلول، فقد أصبح المحافظون الجدد في وضع يسمح لهم بإثبات إفلاس السياسة الإنعزالية مدعومين من قبل العديد من المحافظين التقليديين، وبالتالي ان يدفعوا اميركا إلى الأمام في طريق حفز الديمقراطية وكل هذا ليس لأجل الديمقراطية نفسها، وإنما كوسائل لإسناد الأمن الأميركي وتوسيع نطاق تفوقها على الصعيد العالمي[٤٣]. وفيما يخص القضايا الإقتصادية، إذا ما اختلفت المحافظية الجديدة عن مختلف المحافظيات الجديدة السابقة لها، فإن هذه الإختلافات قد تلاشت منذ تسعينيات القرن الماضي حيث تبنى معظم المحافظين الجدد مواقف متشابهة تجاه دولة الرفاه[٤٤].

إن الإقتصاد على درجة كبيرة من الإهمية بالنسبة لمستقبل المحافظية الجديدة ودعمها الشعبي. إن البقاء المستقبلي للعقيدة المحافظة الجديدة، طبقاً لقول ستلتزر، تعتمد بشكل حاسم على مقدرتهم على إزالة التناقضات بين أهداف السياسة الخارجية والسياسة المحلية. وبشكل محدد، فإن سياسة التدخل الأحادي التي تهدف الحفاظ على قوة أميركا، قد تفرض كلفة إقتصادية باهظة مما يهدد تعهد المحافظين بخزينة متوازنة وضرائب منخفضة.

إسرائيل : المحافظية واليمين الجديد

إن الإنقسام إلى يمين ويسار في السياسات الإسرائيلية هو بشكل عام جدل بين الحمائم والصقور، حيث أعقب حرب ١٩٦٧ التي احتلت خلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان (ماذا عن سيناء؟). ومنذ سبعينيات القرن الماضي، أصبحت مسألة المناطق أو "الأرض مقابل السلام" مسألة مسببة للإنقسامات في المجتمع الإسرائيلي حيث ألقت بظلالها على مختلف النقاشات، بما فيها الإقتصادية. إن ما يوصف باليمين في إسرائيل، هو اساساً مزيج من عدة مواقف اقتصادية متداخلة مع بعضها، اولاً، الوقوف في السنوات الأولى لتكوين الدولة، في معارضة الاباي، ولاحقاً، من خلال الإلتزام بإسرائيل الكبرى ومعارضة المساومة بشأن المناطق المحتلة. وقد تعزز هذا الإرباك من قبل تجمع تشكل تدريجياً بين السلام، والنمو الإقتصادي، والخصخصة التي لَّت الكثير من مؤيدي السوق الحرة في الجانب اليساري للأوساط السياسية.

معهد شاليم، أهم معاقل المحافظية الجديدة في إسرائيل

إن التغير في فهم رجال الأعمال الإسرائيليين فيما يخص علاقتهم بالعالم على إتساعه هي جزء من التطور الأوسع للمجتمع الإسرائيلي. وإذا، ما حصل في السنوات المبكرة لإنشاء الدولة، أن إرتأى المجتمع الإسرائيلي عزل نفسه عن المؤثرات الثقافية الخارجية، مفضلاً خلق مجتمع متماسك، فإن عدداً متزايداً من الإسرائيليين، منذ سبعينيات القرن الماضي، ولا سيما من الطبقات الوسطى والشرائح العليا منها، قد تعرضوا لتأثير خارجي.

تبدو الصلة بين اليمين والمحافظية في إسرائيل مسألة مستبعدة نظراً لافتقار إسرائيل لمحافظة تقليدية. فالتنقيحية الصهيونية المرتبطة بزئيف جابوتنسكي هي مرشح طبيعي لليمين المحافظ في إسرائيل. إلا أن العناصر المتحولة في التنقيحية تتصادم مع مقت المحافظيات لسياسات من هذا القبيل. ولعل ما هو أكثر أهمية من هذا إن حزب الليكود، الوريث الرسمي للتنقيحية، مكون من عدة جماعات ويتبنى استراتيجيات انتخابية تقوي توجهه الأكثر ميلاً إلى تيار الوسط أو المركزي[٤٥]. وبشكل محدد، فإن الفئات الرئيسية في الليكود هي حيروت، الحزب التنقيحي الملتزم بالتوسع الجغرافي الأقصى والقومية القتالية، واللبراليون الذين همهم الأساسي هو الإصلاح الإقتصادي. وفي حين أن للحزبين أولويات مختلفة، فقد تقاسما المعارضة مع حزب العمل المهيمن (ماباي) ودولة الرفاه التي اقامها، وتمكنا عام ١٩٧٧، وللمرة الأولى، من كسب الإنتخابات.

وفي حين يدافع الليكود عن الإصلاح الإقتصادي ويلتزم برطانة وبلاغة باقتصاد السوق، إلا أنه يقدم نفسه باعتباره حزب المحرومين، كما كان قد أُعتبر من قبل الكثيرين حزب الجماهير. وهكذا، فإن قاعدة الدعم المهمة لليكود، قد مكَّنته عام ١٩٧٧ من الإنتصار في الإنتخابات، وهي المكونة من اليهود الأقل ثراءً ذوي الأصول غير الأوروبية وساكني الأطراف. والمفارقة إذن أن الليكود وهو الحزب المفترض للعمال والإشتراكية، يتلقى دعمه من الناخبين الأكثر ثراءً. إن الليكود، وهو تقليدياً حزب المعارضة، قد تمكن بشكل كامل من استثمار غيظ اليهود الشرقيين من حزب العمل وتجنيد أكثرية هؤلاء الناخبين لصالحه. ففي انتخابات عام ١٩٧٧، جمع الليكود ما بين موقف صقوري في السياسة الخارجية إلى جانب وعود بالإصلاح الإقتصادي، الأمر الذي استطابه غير المحظوظين وبالتالي تمكن من الإنتصار. وعلى اية حال، كان الإصلاح الاقتصادي مسألة ثانوية مقارنة مع الغيظ العام من الحركة الديمقراطية للتغيير وهي السلف اللبرالي لحزب شينوي الحالي الذي رفع هذا الشعار أكثر من الليكود. وفي حين أن اليسار في إسرائيل ملتزم بسياسة "السلام والخصخصة" ويروج لخطاب لبرالي يرتكز على وجهة نظر مدنية للدولة، فإن اليمين يحث على "خطاب "إثني–قومي" يرتكز على تعريف إسرائيل كدولة يهودية وعلى فهم لليهودية قائم على الدين[٤٦] وهكذا، وكما لوحظ في الإنتخابات الأخرى، فإن ما حسم الإنتخابات لم يكن الجدل الإقتصادي بل بالأحرى البعد المناطقي/الجغرافي (١٩٤٨)، والإثني (١٩٧٧–١٩٨٤) والتديني (١٩٩٦)[٤٧].

على الصعيد العملي، فإن الليكود حين وصل السلطة، لم ينحرف فقط عن التزاماته المناطقية بعد توقيع إتفاقية السلام مع مصر، بل إن سياسته الإقتصادية كذلك لم تكن منسجمة. فعلى سبيل المثال، كان الجناح اللبرالي في الليكود، غير مرتاح للوتيرة البطيئة للإصلاحات الإقتصادية، ولا سيما اقتراحه بتقليل الدعم الحكومي للسلع الأساسية[٤٨]. كان مناحيم بيغين نفسه قد تعهد بالعدالة الإجتماعية واجتثاث الفقر، متمثلاً مفهوم معلمه جابوتنسكي في الحقوق الإجتماعية[٤٩]، وطبقاً لذلك، قامت حكومته بتبني مشروع طموح استهدف أحياء الفقر. بدأ مشروع تحديث أحياء الفقر في منتصف عام ١٩٧٠، ولكن حكومة الليكود هي التي وسعت المشروع كي يشمل، حين وصل مداه، حوالي ٩٠ حياً وبلدة صغيرة، ونحو ٦٠٠،٠٠٠ مواطن. وقد تمكنت الحكومة كذلك من تجنيد يهود الخارج للمساهمة في المشروع الذي هدف إلى تحسين حياة القطاعات الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي والتي صوَّتت كثرة منها لصالح الليكود[٥٠]. كان الليكود، بناء على ذلك، ملتزماً بكل من العدالة الإجتماعية واقتصادات السوق. أما والحال على هذا النحو، فإن خطة لبرلة الإقتصاد التي بادر بها الليكود عام ١٩٧٧ لم تكن محدودة في مداها وحسب، بل الأهم من ذلك، ووجهت بمعارضة قوية من

الهستدروت (إتحاد العمال، الذي هو موقع قوي للماباي) كما ان تنفيذها أخذ منحىً أخرق وعليه، فإن ما أُنجز كان ضئيلاً سواء من حيث الخصخصة أو التصحيح الهيكلي[٥١].

إن جماعة الأعمال، اي الداعم الطبيعي لاقتصاد السوق واللبرلة، كانت دوماً اقرب إلى يسار–وسط حزب العمل منها إلى الليكود ذي التوجه الإقتصادي الأكثر لبرالية. وما يبدو تناقضاً هنا، توضحه الروابط المبكرة التي تكونت خلال فترة (ما قبل تكوين الدولة وحتى ١٩٧٧) والسياسة الخارجية ذات الأجندة الأكثر اعتدالاً لدى حزب العمل، منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتبني الحزب لأجندة اقتصادية لبرالية لا يمكن التمييز بينها وبين تلك التي تبناها منافسه. وبعكس الفترات السابقة حيث كان الإنتساب إلى حزب العمل قائم على الإمتيازات والحماية، فمنذ ١٩٨٥، أصبحت مرتكزة على استراتيجية الأعمال الموجهة للتصدير وقيامها بالبحث عن التوسع العولمي الذي تعتقد أن بوسع سياسة حزب العمل المعتدلة خارجياً أن تحفزه[٥٢].

إن التغير في فهم رجال الأعمال الإسرائيليين فيما يخص علاقتهم بالعالم على إتساعه هي جزء من التطور الأوسع للمجتمع الإسرائيلي. وإذا، ما حصل في السنوات المبكرة لإنشاء الدولة، أن إرتأى المجتمع الإسرائيلي عزل نفسه عن المؤثرات الثقافية الخارجية، مفضلاً خلق مجتمع متماسك، فإن عدداً متزايداً من الإسرائيليين، منذ سبعينيات القرن الماضي، ولا سيما من الطبقات الوسطى والشرائح العليا منها، قد تعرضوا لتأثير خارجي. إن ما يسمى "أمركة" المجتمع الإسرائيلي بما في ذلك تمثُّل القيم والأخلاقيات الإستهلاكية، وأنشطة الرفاه، وأنماط التسلية، ونمط الحياة الأميركية قد أُدخلت إلى المجتمع الإسرائيلي الذي كان مغلقاً نسبياً أمامها في الماضي[٥٣]. فقد تحولت إسرائيل من مجتمع متقشف في خمسينيات القرن الماضي إلى مجتمع الوفرة مترافقاً ذلك مع قيم "المتعة"، والإنفتاح على تأثيرات الثقافة الأجنبية، والإنغماس أكثر في الإستهلاكية، وهي أمور واضحة من خلال التزايد التدريجي في عدد السيارات، واستخدام الأدوات الكهربية، ولاحقاً الهواتف النقالة وتسهيلات الإنترنيت[٥٤].

وبحلول تسعينيات القرن العشرين، كان التغير الثقافي في إسرائيل صارخاً. فقد أُقيمت الشركات الأميركية للأطعمة السريعة وسلسلة البيع بالقطاعي على طول البلد وعرضها، ودرج استخدام لغة جديدة موشاة بالإنكليزية والمفردات النابية، وموسيقى الروك وأنواع أخرى (أغلبها) مؤثرات موسيقية أميركية، وقلَّدت الصحافة النمط الأميركي واهتم الأدب بالفرد، مبتعداً عن الروح الجماعية. كما أن إدخال التلفاز التجاري في التسعينيات، معتمداً على الإعلانات، قد غير من نمط البث الذي عليه الآن الإستجابة لذوق ومتطلبات الجمهور[٥٥].

وبشكل عام، هناك رغبة متنامية لدى الإسرائيليين في "تطبيع" البلاد محولين إياها إلى ما يعتبرونه مجتمعاً متقدماً، أعلى ثقافة وأكثر تسامحاً. لقد تزاوج مع نجاح الإصلاحات الإقتصادية الناجحة ل ١٩٨٥ استمرار الصراع وزيادة كلف الإبقاء على احتلال المناطق، وبشكل خاص منذ الإنتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧. وعليه، توصل مجتمع الأعمال وحلفاؤه تدريجياً إلى قناعة بأن النمو الإقتصادي لا يعتمد فقط على تحرير (لبرلة) الإقتصاد وحسب، بل كذلك على حل الصراع.

كان كسب حزب العمل للإنتخابات عام ١٩٩٢، والذي ركزت حملته على الحاجة إلى "تطبيع" إسرائيل من خلال السلام، ونقدها ل "لاعقلانية" سياسة الليكود الخارجية، كانت إشارة لمجتمع الأعمال على تغير المناخ. وقد انعكس المزاج المتحسن للأعمال في انتصار حزب العمل، وصعود مؤشر السهم ب ٣,٥ بالمئة كما ارتفع في أعقاب الإنتخابات بنسبة ٧ بالمئة. "وحيث أن المستثمرين في صندوق الإقتراع متعددي وجهات النظر السياسية" كما يقول أحد المحللين الإقتصاديين، "كان هناك إجماع واسع في سوق الأسهم". فبالنسة لمعظم المستثمرين، فإن عودة اليسار (حزب العمل) تعني فرصاً أعلى لتسوية الصراع[٥٦]. وفي الحقيقة، فإن حكومة حزب العمل قد أقامت صلات قوية مع مجتمع الأعمال ووفر حزب العمل دعماً قوياً لعملية السلام[٥٧]. فقد كتب أحد المعلقين اللبراليين في تأبينه لإسحق رابين، بعد اغتياله بوقت قصير، إن رابين قد تعلم كيف يثق بقوى السوق وحتى كيف يحبها. "بدأ رابين (حياته السياسية) كاشتراكي، وواصلها كديمقراطي اجتماعي، وفي أُخريات سني حياته في منصبه كان اقتصادياً لبرالياً تماماً[٥٨]"

نتنياهو – انتخابات ١٩٩٦

تحمل المحافظية الجديدة في إسرائيل أجندة تشتمل على مزيج من القومية، والحقوق المدنية، واقتصاد السوق الحرة[٥٩]. فبنيامين نتنياهو، وهو إسرائيلي قضى فترة طويلة من حياته في أميركا، دخل المشهد السياسي الإسرئيلي بما يمكن نعته بمنظومة من

الأجندة المحافظة الجديدة: معارضة شديدة لاتفاقات اوسلو والتزام باقتصادات السوق. ولكن، مباشرة بعد انتخابات ١٩٩٦، فإن نتنياهو وحزب الليكود تبنوا موقفاً أكثر وسطيةً واعتدالاً. فالهيجان الشعبي إثر اغتيال اسحق رابين تركز بشكل كبير على اليمين وزعيمه نتنياهو، وأرغم الحزب على تخفيف لهجته. إضافة إلى ذلك، نظراً لفوز الحزب في الإنتخابات المبكرة، فإن ميلاً باتجاه مركز–الوسط كان مطلوباً لكسب الإنتخابات. نعم، لقد عبَّر نتنياهو عن رفضه لاتفاقات اوسلو ولكنه صرَّح أنه لا يمكنه تجاهلها، وعليه، فإن التفاوض مع السلطة الفلسطينية ضروري. كما أنه كي يكسب دعم الأصوات المتدينة، (كان عام ١٩٩٦ المرة الأولى التي جرت فيها إنتخابات رئيس الوزراء بمعزل عن انتخابات الحزب) فقد تبنى الليكود موقفاً لصالح وجهة النظر المتدينة[٦٠].

عرض نتنياهو وجهة نظره المحافظية الجديدة في كتابه المنشور عام ١٩٩٣، "مكانةً بين الأمم". فبالنسبة له، إن مخطط أو برنامج عمل إسرائيل، يتضمن هجرة واسعة من الإتحاد السوفييتي السابق، وتحويل في البروقراطية الإسرائيلية لتمكين اقتصاد السوق من العمل، وبالنتيجة، الوصول إلى الإزدهار الذي يجتذب مهاجرين جدداً: " فقد تفاخر بأن وصول عدد سكان إسرائيل إلى ثمانية ملايين مع بداية القرن القادم، سوف يضاعف المُخرَجْ الإقتصادي للفرد، ويمكن بالتالي أن يشكل قوة ملموسة للبلد في المشهد الدولي[٦١]" وابعد من هذا، فإن هذا الموقع من القوة سوف يسمح لإسرائيل بأن تفرض شروطها للسلام وترغم جيرانها على التكيف مع هذه الشروط. مثل الكثير من المحافظين الجدد، فإن لنتنياهو علاقة شخصية مع مفهومه للسلام بما في ذلك ليس فقط الأمن والتبادلية ولكن ايضا الحاجة إلى تقوية الديمقراطية في العالم العربي بهدف تحقيق ما يشبه سلاماً على طريقة كانط يرتكز على الثقة المتبادلة[٦٢]. وهذا طبقاً لأحد الكتاب، مرتكز على التفاؤل الشامل لدى نتنياهو على الطريقة الأميركية بأن " إنجاز الشيء ممكن[٦٣]".

لم يكن انتصار نتنياهو مبنياً على الناخبين الذين يشاطرونه أجندته المحافظة ولكن على ما يمكن للمرء وصفه بانه "تحالف قوس قزح" الذي تمكن نتنياهو والليكود من تجنيده ضد العملية السلمية. فقد التقطت حملة الليكود دعم أولئك الميالين باتجاه الهوية البدائية الصلبة كما اعتادت ان ترسم حزب العمل وشمعون بيريس على أنهم اقل وطنية واقل اهتماماً بالأصل أو الجوهر اليهودي للدولة. هناك شعاران للحملة غلَّفا هذه الرسالة، "إن بيريس سوف يُقسِّم القدس، وأن "نتنياهو هو الأفضل لليهود". فقد حمل الشعار الأول مخاطر أن بيريس قد يميل إلى المساومة على مستقبل القدس، وهي المفترض أن تكون قلب القومية اليهودية، وتضمن الثاني أن مستقبل الشعب اليهودي في أمان أكثر في ظل الليكود. وهكذا، إن تحالف العمل–ميرتس بأجندته اللبرالية المؤيدة للسلام، قد وحد معارضة مكونة من أحزاب طائفية للمتدينين الأرثوذكسيين، واليهود الشرقيين، ومهاجرين جدداً الذين بغضوا تلك الأجندة معتبرين إياها نخبوية ومكرسة لخدمة اصحابها. فقد وصف ناحوم بارنياع، وهو كاتب عمود صحافي معروف، جذور العداء والإغتراب تجاه حزب العمل التي تجلت في نتائج الإنتخابات قائلاً.

كان تحالف تجمعات وأفراد يعتقدون بأنه اي (بيريس) ليس موالياً بما يكفي للمصلحة، القومية اليهودية... كان تحالفاً للجياع. فالكثير منهم يشعر أنه مهمل، يُعامل بشكل غير منصف ومهمش في المجتمع الإسرائيلي. فهم لا يتماثلون مع العدالة، ولا مع المؤسسة اليسارية، السياسية، الإقتصادية والثقافية، التي لا حصة لهم فيها[٦٤] "

عانت أجندة نتنياهو المحافظة الجديدة من عدم تماسك أهلي ولكنها تلقت دعماً من الخارج. ففي عام ١٩٩٦، طرحت جماعة واشنطن للدراسات التي يترأسها ريتشارد بيرل، وهو شخص مركزي في المحافظية الجديدة المعاصرة، وثيقة بعنوان "قطع نهائي أو حَدِّيْ". تقول الوثيقة ان ، الصهيونية العمالية، هي "مشكلة إسرائيل الكبرى" – لا بد من مجهودات تبذل لتصفية مؤسسات إسرائيل الإشتراكية– التي تُحابي السيادة ما فوق القومية على القومية وتنحاز لعملية السلام التي ترفع شعار "شرق أوسط جديد" – فهي تقوض شرعية الأمة وتقود إسرائيل "وعملية السلام التي قامت بها الحكومات السابقة إلى شلل استراتيجي[٦٥]" وتنص الوثيقة إن على حكومة نتنياهو الجديدة أن تأتي بأفكار جديدة واساس ثقافي جديد الذي "يقدم أو يوفر فرصة لدمج كل طاقة ممكنة لإعادة بناء الصهيونية، ونقطة البدء في ذلك يجب أن تكون الإصلاح[٦٦]". وفي مقابلة مع "بزنس ويك"، بعد عام على انتخابه، كان نتنياهو غامضاً في مقاصده:

" ربما كانت هذه المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يتوفر لها رئيس وزراء ملتزم بالأسواق الحرة كأولوية رقم ١، وهذا في الوقت الذي تحقق فيه إسرائيل قفزة تكنولوجية... ولعل الأمور القليلة التي تكبح تقدمنا إلى الأمام اكثر هي التركز في الإقتصاد والتقييدات

الإشتراكية التي ولّى زمانها والتي يجب التخلي عنها[٦٧].

إن الأجندة المحافظة الجديدة التي تتضمن مزيجاً من القومية والحقوق المدنية، واقتصاد السوق الحر كان من الصعب تطبيقها طبقاً لتركيبة الإئتلاف. كان نتنياهو معتمداً على ديناميات العلاقات الإسرائيلية–الفلسطينية والسياق العالمي. فالدعم الذي تلقاه نتنياهو من " اليمين المرن " – والسفارادیم والتقليديين– بدا بأنه قد وفر له طوق النجاة الذي ضمن مركزه[٦٨].

لقد أثبت حكم إئتلاف قوس قزح ، على اية حال، أنه أمر من الصعوبة بمكان، لذا، فإن حكومة نتنياهو قد خُلعت ولم تكمل فترتها. فأولاً: لقد تذبذب نتنياهو بين موقف أكثر اعتدالاً من الليكود وهو موقف اقر بالحاجة إلى القيام ببعض المساومات وبين الموقف المتشدد في حزبه وفي الإئتلافات. كما يُضاف إلى هذا الإدارة الأميركية التي تعاونت مع الحكومات السابقة في موضوع اتفاقات أوسلو ومارست ضغطاً على الحكومة الجديدة للإستمرار في التفاوض مع الفلسطينيين. وفي مناوراته بين مختلف المطالب والضغوطات، فإن نتنياهو قد نُعت بأنه غير متماسك الموقف، وبالنتيجة، فقد الكثير من مصداقيته[٦٩]. لقد أرغمت الضرورة نتنياهو ، خلال ولايته كرئيس للوزراء على الإنسحاب من مدينة الخليل في الضفة الغربية وتوقيع اتفاقية واي ريفر التي تنص على الإنسحاب من ١٣ بالمئة أُخرى من الضفة الغربية[٧٠]. وبالتدريج، قبل المحافظون الجدد بالحاجة إلى مساومة مناطقية لحماية القيم الموجودة، وإعادة تشكيل إيديولوجيا إسرائيل الكبرى على اساس ما وُصف بأنه خطوط صقورية أكثر براغماتية، مؤثِّرٌ عليها من مدخل أو مقترب المحافظية الجديدة صوب الحرب الباردة في الولايات المتحدة.

وفي حين ان الصراع العربي–الإسرائيلي قد شد اهتمام الحكومة، إلى أجندة المسائل الإقتصادية فإن الأمور لم تكن اقل صعوبة. فبادئاً ذي بدء، كان خروج القطار عن سكة العملية السلمية وحصول الركود العالمي قد اثرا على الإقتصاد الإسرائيلي كما اتجهت البطالة للصعود. واتضح أن المحافظة الجديدة كوصفة لكل من تقليصات الميزانية واللبرالية كانت مسألة من الصعوبة بمكان تطبيقها بناءً على تركيبة الإئتلاف. فقد تضمن الإئتلاف شريكين مهمين: شاس، وهو حزب شرقي متدين الذي كانت معظم اصواته من الطبقات الدنيا، وإسرائيل بعليا، الذي يمثل المهاجرين الجدد من الإتحاد السوفييتي السابق. ولم يطالب كلا هذين الحزبين بإعادة توزيع الميزانية لصالح ناخبيه وحسب، بل كان هناك عداء شديد بين شاس المتدينة، وإسرائيل بعليا العلماني وهو العداء الذي قاد إلى عدم استقرار دائم للحكومة.

وفي نهاية الأمر، فإن التوترات الداخلية والضغوطات الخارجية قادت الحكومة إلى الإنهيار عام ١٩٩٩ وبالتالي الدعوة إلى إنتخابات جديدة. إن قوة الإسناد التي اعتمد عليها نتنياهو في دخوله السباق بعد ثلاث سنوات صعبة والتي فقد فيها مصداقيته قد تبددت، حيث أن القليل من أجندة المحافظة الجديدة قد طُبق. لقد انتهت هزيمة نتنياهو أمام حزب العمل بقيادة إيهود باراك إلى استقالة نتنياهو من زعامة الليكود، وقد بدا كما لو كانت هذه نهاية مسيرته السياسية وبأنها خيبة كبيرة للمحافظية الجديدة. ولكن، كانت عودته إلى الحياة السياسية كوزير للمالية تشير إلى أن أجندة المحافظية الجديدة سوف تُحدث تأثيراً فعلياً.

عودة نتنياهو

كان التعيين المفاجيء لنتنياهو وزيراً للمالية عام ٢٠٠٣، كنتيجة لتكتيك التعديل الذي قام به رئيس الوزراء شارون، حيث نقله من وزارة الشؤون الخارجية ، تحت الظروف المشار إليها أعلاه، ومن ثمَّ تحول الأمر ليصبح تطوراً جوهرياً للمحافظية الجديدة في إسرائيل. لقد سمحت وزارة المالية لنتنياهو بأن يتمسك بموقفه الصقوري المتشدد ولكن بأن يركز على خطة اقتصادية طموحة ليكسب دعماً من قطاع كبير من الناخبين. كانت بذور المحافظية الجديدة في إسرائيل قد بذرت قبل عشر سنوات، خلال تسلمه السلطة كرئيس حكومة لم تعمر طويلاً، لكنها كانت عام ٢٠٠٣، ضمن سياق محلي وعالمي، حيث الظروف كانت ملائمة لسياسة تتبع نموذج المحافظية الجديدة. وهكذا، فإن سياقاً عالمياً متغيراً كما وصفنا أعلاه، وسياقاً محلياً متغيراً، إضافة إلى الجهود الإيديولوجية التي بذلت من قبل إيديولوجيي المحافظية الجديدة في إسرائيل قد شكلت أرضية مناسبة لانقضاض المحافظين الجدد.

فالأفكار لا " تعوم حرة او منفلتة " وهي غالباً مدعومة من مراكز الفكر والابحاث، التي تبلورها في أجندات محددة وتسوقها لصانعي السياسة والجمهور عامة. لقد تأسس مركز شاليم في منتصف تسعينيات القرن العشرين على يد الجمهوري اليهودي الأميركي رون لاودر، القريب من نتنياهو، والمدعوم من قبل يهود أميركيين يدعمون نتنياهو ليشجع أفكار الخصخصة واقتصاد السوق، مشتركة مع موقف صقوري في السياسة الخارجية والصهيونية. وهكذا، فإن ورقة في السياسة قد نشرت من قبل مركز شاليم

عام ١٩٩٦ مع توصيات بإصلاح إقتصادي يتضمن تخفيضاً في العجز، وتخفيض معدلات الضرائب، وشطب الدعم[٧١]. وعلى اية حال، فقد كان المشروع اللافت للنظر لدى مركز شاليم، هو ترجمة مختلف الأدبيات الكلاسيكية المحافظة والنيولبرالية التي تم نسيانها – إدموند بيرك، فريدريك هايك[٧٢]، ملتون فريدمان، وإيرفينج كريستول– الذي اصبح جزءاً من منهج دراسي. وهناك مؤيد أميركي آخر لنتنياهو، هو تيد اريسون، الذي ساعد في إنشاء مركز اريئيل للدراسات السياسية والذي غرضه إنتاج أوراق في السياسة تركز بشكل خاص على مخاطر عملية السلام. وكان النموذج المحتذى لهذا المركز، الذي تبنى موقفاً أكثر صقورية من نتنياهو، هو صندوق التراث الأميركي المرتبط بالحزب الجمهوري[٧٣].

من السهل تسويق أفكار المحافظين الجدد في السياق االعالمي الجديد لإدارة بوش التي تعلن الحرب على الإرهاب والتأثير المباشر للمحافظية الجديدة على الإدارة الجمهورية الجديدة. لقد اقترن السياق العالمي مع عملية السلام التي انهارت في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، والهزيمة التي تلتها لحزب العمل في الإنتخابات. إن انهيار المحادثات التي اعتقدت إسرائيل أنها كانت كريمة جداً فيها والعروض غير المسبوقة التي قدمت للفلسطينيين[٧٤]، والعنف الذي تلاها، قادت إلى إجماع عام في إسرائيل بأن كامل العملية السلمية قد انتهت. إن الصلة التي أُقيمت سابقاً بين السلام، واللبرالية الإقتصادية، والنمو الإقتصادي، بشكل مؤقت على الأقل، قد تعطلت. وكان نتنياهو قد طرح هذه المسألة بشكل واضح في فترة قصيرة قبل تسلمه وزارة المالية بقليل:

" لا أعتقد أن أحداً يعتقد اليوم بإمكانية عمل سلام مع المجتمع الفلسطيني. هذا المجتمع الذي ينشِّىء كتائب الإنتحاريين...قد جعل هدف القومية الفلسطينية هو العمل على إقامة دولة فلسطينية على أنقاض إسرائيل... لا بد من إزالة النظام الفلسطيني واستبداله ولا بد من مواصلة تقوية إسرائيل، بما في ذلك القوة الإقتصادية التي هي بالتأكيد ممكنة. إن الخطوة الأكثر أهمية في الانتعاش الإقتصادي،و تقبُّل المشكلة الأمنية، هي خطوات حث النمو. إن الخطوة الأكثر أهمية لتشجيع النمو الإقتصادي هي تخفيض ضريبي حاد[٧٥].

إن معارضة نتنياهو لدولة فلسطينية، تنبه إلى جانب أمور أخرى، إلى مخاطر سلطة لا محدودة وهي مخاطر يفترض أنها اصبحت واضحة بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١:

" هل حقاً يريد أولئك الذين يدعون في العالم الحر إلى دولة فلسطينية يريدون حقاً سيادة لا محدودة للفلسطينيين؟ هل يريدون حقاً دولة فلسطينية بجيشها، حرة في نشر القنابل الإنتحارية على طول العالم وعرضه؟ بالتأكيد لا. ولكن سلطة لا محدودة سوف تنتج ما يلي فقط: متعصبين، دولة ديكتاتورية إرهابية مسلحة في قلب الشرق الأوسط. هذه الدولة سوف تهدد إسرائيل، أميركا ومجمل العالم الحر[٧٦] " .

إن حس أو إدراك الصقور منسجم اساساً مع رؤيته المبكرة لمستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين وما تغير على اية حال، هو المقدرة، في مواجهة حالة الجمود السياسي والإجماع اليهودي الإسرائيلي بعد كامب ديفيد، ليحول التركيز إلى الإصلاح الإقتصادي. تنص أجندة المحافظية الجديدة، على انها لم تعد قلقة من النقص في دعم الناخبين. فقد لقيت وجهات نظر نتنياهو دعماً واسعاً في أوساط بيروقراطيي وزارة المالية، ولكن كذلك في القطاع الخاص ومجتمع الأعمال، لا سيما في أعقاب اشتباكه مع إتحاد العمال على سياسته الإقتصادية الجديدة. وهي سياسة تضمنت تخفيضات في الميزانية، وخصخصة الشركات المملوكة حكومياً، وتقليص القطاع العام وإرغام الناس على الإنتقال من دولة الرفاه إلى العمل، وهي أجندة يسهل تسويقها وبيعها للبرجوازية الإسرائيلية.

" أعتقد أننا وراء العالم بسبب قطاعنا العام الضخم، وليس بسبب الأمن. إن النظام الإقتصادي هنا مشكلة. نظام بقطاع خاص صغير يخدم قطاعاً عاماً هائلاً، إن أعداداً متزايدة من الجمهور تعيش على الدعم الحكومي، بمن في ذلك أولئك الذين يجدون في الرفاه بديلاً للعمل، والتناقض المتمثل بوجود عمال أجانب أكثر من الإسرائيليين العاطلين عن العمل. والقطاع الخاص الذي ينكمش في محاولة تمويل هذا كله.إن تقليص الضرائب هو أحد أهم مكونات عقيدة هذه الخطة[٧٧] "

إن الأجندة الإقتصادية للمحافظية الجديدة، في ظل الغياب المؤقت نسبياً للجدل المناطقي، يمكن ان تتناسب بشكل سهل مع عولمة وأمركة المجتمع الإسرائيلي والبرجوازية التي تنامى موقفها النقدي بشكل أكبر وأكبر لدولة الرفاه ودعمت بشكل متحمس وعود التخفيضات الضريبية. كانت منافع الرفاه هدفاً مهماً لخطة نتنياهو الإقتصادية كما أن تقليصها زاد من صيحات الإحتجاج من قبل الطبقات الدنيا، التي تضم نسبة مؤيدين تقليديين عالية لليكود. إن مسيرة من مدينة متسبي رامون في الأطراف إلى القدس بدأتها أُمٌ وحيدة ومعيلة تحولت إلى احتجاج واسع ضد الحكومة وخاصة ضد

نتنياهو، الذي أوضح بأنه ينوي شطب هاتيك النسوة من الإعتماد على الرفاه – "النساء اللواتي يتسلمن منافع الرفاه قد اعتدن على عدم العمل كما اعتاد أولادهن على تقليد أمهاتهم بحيث لا يعملون كذلك. إنها مصيدة التبعية". إن الإستسلام لمطالب الرفاه، طبقاً لأقوال نتنياهو، يمكن أن يقود إلى أزمة اقتصادية متنامية وفرار رأس المال. سوف تتيقن النسوة عمَّا قريب أن الرفاه قد ذهب إلى غير رجعة وأنهن سيجدن عملاً– ثم يضيف "فالمرأة التي بوسعها المشي ٢٠٠ كيلو متر إلى القدس، قادرة بلا شك على العمل[٧٨]".

يصف نتنياهو نفسه بأنه "يمشي بعكس الريح" وأنه، ملتزم بأجندته، مما أفقده دعم الناخبين التقليديين لليكود في الأطراف الذين حاق بهم الأذى جرَّاء السياسة الإقتصادية الجديدة. وفي الواقع، في شباط ٢٠٠٣، فإن أكثرية سكان إسرائيل (٥٧ مقابل ٣١,٥ بالمئة) عارضوا الخطة الإقتصادية[٧٩]. وقد تكررت هذه الميول بعد ١٦ شهراً حيث لم يوافق الجمهور على سؤال فيما إذا كان الإقتصاد الوطني قد تحسن، تدهور، او لم يتغير مقارنة بالسنة السابقة. على الصعيد الشخصي، فإن الأكثرية قد أعطت السياسة الإقتصادية للحكومة علامة متوسطة أو فاشلة[٨٠]. فمن جهة أولى، فإن القوة المعارضة قد برهنت على ضعفها وعجزها عن تقديم بديل لهؤلاء الناخبين، ومن جهة ثانية، فإن نتنياهو قد اكتسب دعماً من ناخبين جدد دعموا الخطة. فجمعية الصناعيين، التي دعمت مبادرة حزب العمل للسلام في تسعينيات القرن العشرين، على الرغم من بعض الإختلافات بينها وبين وزارة المالية، فقد وصفت الخطة الإقتصادية بأنها "جريئة وفي الإتجاه الصحيح[٨١]". وحينما هدد نتنياهو بالإستقالة لخلافات مع شارون، فإن الصناعيين بالإشتراك مع منظمات أعمال أخرى دعته للبقاء في مكتبه وحذرت بأن استقالته سوف تهدد استقرار الإقتصاد في فترة الإنتعاش[٨٢].

استنتاج

تؤثر الأفكار السياسية على صنع السياسة وتتقوى ضمن النماذج السياسية نتيجة لوجود قوى سياسية خلفها والظروف التاريخية المحددة التي تُطبَّق خلالها. تبدو المحافظية الجديدة بعيدة عن المشهد السياسي الإسرائيلي حيث أن معتقداتها المركزية هي –القومية، سياسة خارجية صقورية، والتزام باقتصاد السوق– ككتلة واحدة، لا تناسب جمهوراً انتخابياً متماسكاً. ولكن السير ما بين المستحدثين حيث يتم نشر الأفكار المحافظة من خلال وحدات التفكير والإعلام، والشروط التاريخية التي أدى تعثر العملية السلمية فيها إلى تغيير الإصطفافات الأساسية في السياسة الإسرائيلية، قد فتحت نافذة توفر فرصة لصالح الأفكار المحافظة الجديدة، في هذه الفترة المحدودة، إنشقت أجندة "السلام والخصخصة"، وعليه، فإن جمهوراً انتخابياً جديداً يركز على اللبرالية الإقتصادية، ومهتماً بالأمن، كان المرشح الطبيعي لصالح المحافظية الجديدة.

لا يمكن اعتبار سياسة نتنياهو الإقتصادية بحد ذاتها تغيراً ثورياً أو نموذجاً مميزاً. وبالأحرى، لأن تحرير الإقتصاد الإسرائيلي بدأ قبل عشر سنوات على الأقل ولأن كافة الأحزاب الكبيرة تبنت عقيدة اقتصاد السوق، فإن عقيدة نتنياهو تعتبر تغيراً في النظام من الدرجة الاولى او الثانية أكثر من كونها تغييراً في نموذج صنع السياسات من الدرجة الثالثة.

إن التحول المهم المبيَّن أعلاه، ممثل في قدرة نتنياهو على الإستفادة من الأزمات السياسية، ودمج اقتصاد السوق مع سياسة خارجية صقورية – وهذا سبب، أن أجندة محافظة جديدة– وهو الأهم، ستحظى بدعم من ناخبين مهمين كانوا محسوبين سابقاً على "اليسار".

وعلى أية حال، فإن المحافظية الجديدة في إسرائيل تفتقر إلى تقاليد محافظية ويمكن أن تنتهي ضحية لنجاحها نفسه. إن السياسة الصقورية التي قادت إلى عزل عرفات وتعليق العملية السلمية انتهت باستبدال عرفات بأبي مازن (في انتخابات حرة وديمقراطية) وبالنتيجة، وتحت ضغط خارجي، تمت العودة إلى التفاوض مع الفلسطينيين. إن الإجماع على السياسة الخارجية الذي تكون عام ٢٠٠٠ في إسرائيل قد إنكسر بسبب الضغوطات الجديدة والإنسحاب أحادي الجانب من غزة. وحتى في الولايات المتحدة، فإن كلفة سياسات التدخل الخارجي والإلتزام تجاه حكومة مصغرة والضرائب المتدنية تمكنت على ما يبدو من تحدي المحافظية. يبدو أن التحدي في إسرائيل هو أكبر، طالما أن الطيف السياسي يعود ثانية إلى الإنقسامات القديمة. مما يعني احتمال كسر القاعدة الإنتخابية للمحافظين الجدد وإرغام مستحدثيها السياسيين أمثال نتنياهو على الإختيار ما بين "الأسرة" القديمة أي الجمهور اليميني الصقوري، و "الأصدقاء" الجدد من الناخبين اللبراليين الجدد.

الهوامش

١ يقصد بالخصخصة بيع القطاع العام أو القطاع الذي تشرف عليه الدولة ، او اية مرافق عامة التي كان يُعتقد إبان اعتماد دولة الرفاه بأن إدارتها يجب ان تكون بيد الدولة نظراً لعدم الإطمئنان إلى قدرة القطاع الخاص على إدارة هذه المرافق بشكل مناسب، ومن هذه المرافق سكك الحديد، وشركات الكهرباء والغاز والهاتف...الخ. بدأت هذه السياسة في بلدان المركز الراسمالي مع ثمانينيات القرن العشرين، وامتدت بالطبع إلى بلدان العالم الثالث ولا سيما تلك التي انتهجت سياسات إحلال الواردات او راسمالية الدولة. وقد اضطرت هذه الأخيرة إلى تبني الخصخصة حينما تقدمت إلى صندوق النقد الدولي طلباً للقروض.

2 Elizabeth Drew, "The Neocons in Power," New York Review of Books, 10 (2003) 50.

3 Irving Kristol, "The Neoconservative Persuasion," Weekly Standard, 8 (2003) 47.

4 See for example: Neil Nevitte and Roger Gibbins, "Neoconservatism: Canadian variations on an ideological theme?" Canadian Public Policy, X(4) (1984) 384–394; David Frum, What's Right: The New Conservatism And What It Means for Canada (Toronto, 1996); Jeffrey Brooke, Hard Right Turn, the New Face of Neo-conservativism in Canada (Toronto, 1999).

5 Shari Berman, "Ideas, Norms and Culture in Political Analysis," Comparative Politics, 33(2) (2001) 231–250.

6 James A. Walsh, "When do ideas matter? Explaining the successes and failures of That cherite ideas," Comparative Political Studies, 33(4) (2000) 483–516.

7 Peter Gourevitch, "Keynsian politics: The political sources of economic policy choices," in Peter Hall (ed),The Political Power of Economic Ideas: Keynsianism Across Nations (s Princeton, NJ, 1989) 87–88.

8 Peter Hall, "Policy Paradigms, Social Learning, and the State," Comparative Politics, 25 (1993) 275–96.

9 The da Skocpol, and Margaret Weir, "State Structures and the Possibilities for 'Keynesian' Responses to the Great Depression in Sweden, Britain, and the United States," in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and The da Skocpol (eds), Bringing the State Back In (New York, 1985) 107–163.

10 Mark Blyth, "Any More Bright Ideas? The Ideational Turn of Comparative Political Economy," Comparative Politics, 29(2) (1997) 229–250.

11 Shari Berman, "Ideas, Norms and Culture in Political Analysis," Comparative Politics, 33(2) (2001) 231–250.

12 Hall, "Policy Paradigms, Social Learning, and the State."

13 Thomas Risse-Kappen, "Ideas do not fl oat freely: transnational coalitions, domestic structures, and the end of the cold war," International Organization, 48(2) (1994) 185–214.

14 Berman, "Ideas, Norms and Culture in Political Analysis."

15 Hall, "Policy Paradigms, Social Learning, and the State."

16 Berman, "Ideas, Norms and Culture in Political Analysis."

17 Leslie Sklair, "Social movement for global capitalism: the transnational capitalist class in action," Review of International Political Economy, 4 (1997) 3.

18 Diane Stone, "Non-Governmental Policy Transfer: The Strategies of Independent Policy Institutions," Governance, 13(1) (2000) 45–62.

١٩ نسبة إلى الإقتصادي البريطاني جون مينارد كينز صاحب النظرية المعرفة ب : "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، وتتركز نظريته في إعطاء دور أوسع للدولة في الإقتصاد، تدخل الدولة في الإقتصاد ومحاولة وصول التشغيل الكامل لقوة العمل. وقد أعتمدت أفكاره للخروج من الأزمة الإقتصادية الدورية التي عصفت ببلدان المركز الرأسمالي في ثلاثينيات القرن العشرين. وعلى هامش نظريته هذه عرفت البلدان الراسمالية الغربية ما أُسمي دولة الرفاه، وهي المسألة التي جاءت الريغانية والتاتشرية لتجاوزها.

20 Hall, "Policy Paradigms, Social Learning, and the State" Peter Dreier, "Capitalists vs. the Media: An Analysis of an Ideological Mobilization Among Business Leaders," Media, Culture and Society, 4 (1982) 111–132.

٢١ يترجم العرب اللبرالية ب التحررية، مما يُضمنها معنى أوسع من أصلها بالإنكليزية حيث تركز على أهمية استقلال الفرد. والمهم أن اللبرالية هي الأساس السياسي والفلسفي للراسمالية، بدءاً من الراسمالية الميركنتيلية (التجارية) والمقولة المعروفة بشأنها (دعه يعمل دعه يمر) وصولاً إلى الرأسمالية الإحتكارية.
في ظل اللبرالية كان للدولة دورها في الإقتصاد، وخاصة منذ الأزمة الإقتصادية الدورية التي وقعت عام ١٩٢٩، حيث نصح جون كينز الحكومة بأن تلعب دوراً في الإقتصاد، وأن تُدفع أجوراً اعلى للعمال كي يستهلكوا اكثر، وأن تسعى باتجاه التشغيل الكامل، وأن تدير بعض المرافق الأساسية وهي أمور تلخص في اصطلاح " دولة الرفاه" .
لكن العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدا تغيراً ملحوظاً في السياسات الإجتماعية لأنظمة المركز الراسمالي ولا سيما في الولايات المتحدة أو بدءاً منها، وهي سياسات أتت في أعقاب انتهاء حقبة إزدهار ما بعد الحرب العالمية الثانية، ١٩٤٥-١٩٧٣. فقد اتبع الحزب الجمهوري سياسة جديدة اسميت اللبرالية الجديدة، وهي تقليص الضمانات الإجتماعية وخدمات الدولة سواء في الصحة او التعليم، وتقليص الضرائب (وهذه تحديداً في خدمة الشركات الكبرى التي تحظى بالتقليص بتوفير مبالغ ضخمة)، وهي سياسات سمحت للشركات الكبرى بالحصول على دعم من الحكومة الفدرالية لكي تُبقي أعمالها في هذه الولاية او تلك، وإلا تنقل عملها إلى ولايات أخرى أو بلدان أخرى في العالم، وهو أمر اصبح ممكناً في أعقاب نقل راس المال العامل الإنتاجي من المركز إلى المحيط. كما سمح لهذه الشركات بتسريح العديد من عمالها تحت تبرير تدني معدل الربح، وهو التسريح الذي أُطلق عليه تصغير حجم العمالة، Down-sizing. وباختصار، فإن اللبرالية الجديدة هي تسخير الدولة تماماً لصالح الطبقة الراسمالية.

22 Gary Dorrien, "Inventing an American Conservatism," in Amy Ansell, Unraveling the Right (Boulder, Colorado, 2001).

23 Norman Podhoretz, "Neoconservatism: A Eulogy," Commentary, 101(1996) 3.

24Irwin Stelzer, "Neoconservatives and their critics," in Irwin Stelzer, The Neocon Reader (New York, 2004) 8.

25 Podhoretz, "Neoconservatism: A Eulogy."

26 Kristol, "The Neoconservative Persuasion."

27 Podhoretz, "Neoconservatism: A Eulogy."

28 Adam Wolfson, "Conservatives and Neoconservatives," Public Interest, Winter (2004) 32–48.

29 Kristol, "The Neoconservative Persuasion."

30 Ibid.

31 Podhoretz, "The Neoconservative Persuasion."

32 Peter Steinfels,The Neoconservatives: The Men Who Are Changing American Politics (New York, 1980) 12.

33 reganomics:الريغانية
يقصد بها اقتصادياً، السياسات الإقتصادية التي اتبعتها إدارة الحزب الجمهوري الأميركي في عهد الرئيس رونالد ريغان. وجوهر هذه السياسة هي الخصخصة واتباع سياسة لبرالية جديدة، تقلص دور الدولة في الإقتصاد وتعتمد عدم التضبيط الإقتصادي de-regulation، وتتضمن هذه السياسة تقليص خدمات الدولة في الصحة والتعليم وزيادة الإنفاق العسكري والتسليحي.
وتلتقي هذه السياسة مع سياسة مارغريت تاتشر في بريطانيا من حيث الموقف والزمن.

34 Dorrien, "Inventing an American Conservatism," 63.

East and the Double Movement," International Relations, 19(1) (2005) 39–62.

58 Sever Plotzker, Editorial Yedioth Aharonot November 7, 1995.

59 Jonathan Rynhold, "In Search of Israeli Conservatism," 199–220.

60 Reuven Hazan, "The Electoral Implications of Political Reforms: The Search for the Center in the Israeli party system," in Asher Arian and Michal Shamir, The Elections in Israel 1996 (Jerusalem, 1999).

61 Benjamin Netanyahu, A Place Among the Nations: Israel and the World (New York, 1993) 320; see also Laura Drake, "A Netanyahu Primer," Journal of Palestine Studies, 26(1) (1996) 58–69.

62 Laura Drake, "Arab-Israeli relations in a New Middle East Order," in Jerry W. Wright (ed), The Political Economy of the Middle East (London, 1999).

63 Ibid

64 Nachum Barnea, "Peres Gave, Bibi Took," Yedioth Aharonot, May 31, 1996.

65 http://www.israeleconomy.org/strat1.htm accessed: March 15, 2005.

66 Ibid.

67 Interview, Businessweek, July 15, 1997.

68 Ehud Sprinzak, "Netanyahu's Safety Belt," Foreign Aff airs, 77(4) (1998) 18–28.

69 Jonathan Mandilow, "Th e Likud in the 1999 Elections: Th e Race Into Failure," in Michal Shamir and Asher Arian, Th e Elections in Israel 1999 (Jerusalem, 2001) [Hebrew].

70 Rynhold, "In Search of Israeli Conservatism."

71 Judi Maltz, "Shalem Center's Recipe," Ha'aretz, December 4, 1996.

٧٢ فريدرك هايك: إقتصادي أميركي من اصل الماني، يعتبر من أكثر الإقتصاديين الرأسماليين المنتمين إلى مدرسة الرأسمالية الكلاسيكية، بمعنى ضد القطاع العام وتدخل الدولة وبالطبع ضد الإشتراكية بالمطلق. يعتبر هايك من الاباء الفكريين للمحافظين الجدد، وعليه، فإن تبني الريغانية والتاتشرية لنظرياته كان مؤداها مغادرة المدرسة الكينزية..

73 Hanna Kim, "This Way," Ha'aretz, June 12, 1998.

74 Palestinians, and others, have a more critical view of the off ers made. See for example, Hussein Agha and Robert Malley, "Camp David: The Tragedy of Errors," The New York Review of Books, 48 (August 9, 2001) 13.

75 http://netanyahu.org/1515151414.html accessed: March 14, 2005.

76 Benjamin Netanyahu, "America Does Not Want a New Terrorist State to Emerge. How to Prevent It." Jewish World Review, June 23, 2003.

77 Benjamin Netanyahu, Interview with Guy Rolnik, Moti Basok and Merav Arlozorov, Ha'aretz, March 21, 2003.

78 Benjamin Netanyahu, Yedioth Aharonot, July 18, 2003.

79 Accessed: March 14, 2005. http://spirit.tau.ac.il/socant/peace/peaceindex/2003/fi les/march2003e.doc

80 Accessed: March 14, 2005. http://spirit.tau.ac.il/socant/peace/peaceindex/2004/fi les/June2004e.pdf

81 Manufacturers Association Press Statement, March 18, 2003.

82 Manufacturers Association Press Statement, November 8, 2004.

35 Podhoretz, "Neoconservatism: A Eulogy."

36 Stelzer, "Neoconservatives and their Critics," 13.

37 Ivo Daalder, and James Lindsay, "Bush's Revolution," Current History, 102 (2003) 367–376.

38 Irwin Stelzer, "Nailing the Neocon Myth," Times online October 3, 2004; Ivo Daalder and James Lindsay, "America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy," The Brookings Review, 21(4) (2003) 2–6.

39 Michael Lind, "The Weird Men Behind George W Bush's War," New Statesman, 16(751) (2003) 10–13.

40 Joshua Muravchik, "The Neoconservative Cabal," Commentary, 116(2) (2003) 26–33.

41 Zachary Selden, "Neoconservatives and the American Mainstream," Policy Review, 124 (2004) 29–39.

42 Stelzer, Neoconservatism, 13.

43 Wolfson, "Conservatives and Neoconservatives."

44 Podhoretz, "Neoconservatism: A Eulogy."

45 Jonathan Rynhold, "In Search of Israeli Conservatism," Journal of Political Ideologies, 7(2) (2002) 199–220.

46 Michael Shalev and Gal Levy, "The e Winners and Losers of 2003, Ideology, Social Structure and Political Change," in Asher Arian and Michal Shamir, The Elections in Israel 2003 (Jerusalem, 2004).

47 Michal Shamir and Asher Arian, "Collective Identity and Electoral Competition in Israel," American Political Science Review, 93(2) (1999) 265–277.

48 Mark Tessler, "The Political Right in Israel: Its Origins, Growth and Prospects," Journal of Palestine Studies, 15(2) (1986) 12–55.

49 Arye Naor, "Jabotinsky's Constitutional Outline for a Jewish state in the Land of Israel," Iyunim Btkumat Yisrael, 14 (2004) 51–92 [Hebrew].

50 Naomi Carmon, Neighborhood Rehabilitation in Israel—Evaluation of Outcomes s (Haifa, 1989) [Hebrew].

٥١ التصحيح الهيكلي: سياسة إقتصادية يشترطها صندوق النقد الدولي على البلدان التي تتقدم بطلبات قروض من الصندوق لتصحيح أوضاعها المالية. بمعنى أن الصندوق لكي يضمن استرداد ما يقدمه من قروض فإنه يشترط على الدولة المقترضة ان تطبق سياسة اقتصادية تسمى التصحيح الهيكلي/ وهي وصفة تُطلب من مختلف الدول المقترضة وملخصها رفع الدعم عن السلع الضرورية، اي التي تستفيد منها الطبقات الشعبية، زيادة الضرائب، تقليص خدمات الدولة وخاصة في الصحة والتعليم، خصخصة القطاع العام...الخ. على اية حال، فقد تم تطبيق هذه السياسة في قرابة مئة دولة من بلدان العالم الثالث، وكانت النتائج سلبية.

52 Michael Shalev, "Liberalization and the Transformation of the Political Economy," in Yoav Peled and Gershon Shafir (eds),The New Israel (Boulder, CO, 2000) 129–159.

53 Chaim Nagid, "The Americanization of Israeli Culture," Skira Hodshit, 8–9 (1993) 20–39 [Hebrew].

54 Maoz Azaryahu, "McIsrael? On the 'Americanization of Israel'," Israel Studies, 5(1) (2000) 41–65; Uri Ram, "The promised land of business opportunities: Liberal post-Zionism in the global age," in: Gershon Shafi r and Yoav Peled and (eds), The New Israel: Peacemaking and Liberalization (New York, 2000).

55 Ram, "The Promised Land of Business Opportunities."

56 Guy Rolnik, editorial, Haaretz, October 6, 1993.

57 Guy Ben-Porat, "Same Old Middle East? The New Middle